

القضية الفلسطينية وعوامل  
عدم الاستقرار في الشرق الأوسط

---

دراسة

حنا عميره

أيار - 2007

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	
3	1) مقدمة
5	2) تمهيد
7	3) مشاريع ومخططات تهدد الاستقرار.
20	4) عوامل فلسطينية وعربية تعزز الاستقرار.
	5) خطر الدولة ذات الحدود المؤقت (الحل المرحلي الدائم)
	26
32	6) استنتاجات
36	7) توصيات
40	8) المصادر

## مقدمة

أثبتت خلاصة تجارب السنوات السابقة، بالنسبة للقضية الفلسطينية أنه يتوجب عدم اللجوء إلى اتفاقات أو تسويات جزئية أو غامضة مهما بلغت درجة الضغوط وكبر حجمها. لأنه في حالة فشل هذه التسويات - وهذا ما حصل بالفعل - فإن البديل سيكون المواجهات الدامية أو الحرب الشاملة.

وهذا يعني بأن مفاوضات السلام أو جهود السلام، لا تقود بالضرورة إلى تعزيز حالة الاستقرار.

وعلى هذا الأساس فإنه بات واضحاً، بأن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية يلبي مصالح الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194، كان سبباً رئيساً لعدم الاستقرار في منطقتنا منذ الإعلان عن وعد بلفور في العام 1917.

ومن هنا فقد برزت عوامل موضوعية لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تجسدت على شكل معاهدات سلام وخطط سياسية ومشاريع منقوصة بقيت جميعها مع وقف التنفيذ، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع شعوب المنطقة، وخاصة الشعب الفلسطيني وتمخضت عن المزيد من المواجهات العسكرية والحروب.

لقد أدى العدوان الثلاثي في العام 1956 وعدوان حزيران عام 1967، وحرب أكتوبر عام 1973، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 والحرب العدوانية الإسرائيلية ضد لبنان عام 2006، والاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية عام 2002، والإجراءات الإسرائيلية المختلفة والدموية إلى زيادة حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة.

وعلى سبيل المثال فإنه ليس من محض المصادفة فقط أن يأتي الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وأن تأتي حرب أكتوبر بعد فشل مبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت، وأن تنطلق الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987، بعد فشل مبادرة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز التي أراد من خلالها تجاهل

الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، كما أن فشل محادثات كامب ديفيد بين إسرائيل والفلسطينيين قد أدى الى الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000، وكذلك فإن الاجتياح الاسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية في آذار 2002، قد جاء بعد يوم واحد من قمة بيروت التي صدرت عنها مبادرة السلام العربية.

ويمكننا القول وهذا ما تظهره فصول هذه الدراسة بأن من أهم عوامل تعزيز الاستقرار في المنطقة، تطور الموقف السياسي الفلسطيني الرسمي باتجاه تبني نهج الواقعية السياسية، وتبنيه لقرارات الشرعية الدولية. وكذلك بالنسبة لتطور الموقف العربي من خلال مبادرة السلام العربية. ويكتسب أهمية في هذا المجال خوض الشعب الفلسطيني لعمليتين انتخابيتين للمجلس التشريعي، ولانتخابات الرئاسة وكذلك لإنتخابات المجالس البلدية والقروية، هذا إضافة الى الاتفاق الفلسطيني في مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي لم تتماش مع الرهان الاسرائيلي على امكانية نشوب حرب أهلية فلسطينية تؤدي الى ظهور قيادة فلسطينية تقبل بمشروع التسوية الاسرائيلي الجزئي والمنقوص والذي بات يعرف باسم الدولة ذات الحدود المؤقتة أو الحل المرحلي الدائم، وهذا هو الخطر المباشر الذي يواجهه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة.

وخلاصة القول أن هذه الدراسة ستناقش جدلية العلاقة بين السلام والاستقرار في المنطقة وعمما إذا كان حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا هو شرط أساسي لهذا الاستقرار. ومع ذلك فإنه من غير الممكن إملاء النتائج سلفا.

## تمهيد

اجتذبت منطقة الشرق الأوسط، على مر الأزمان، أنظار القوى العسكرية الكبرى في العالم، التي سعت للسيطرة عليها، نظراً لأهميتها الإستراتيجية، ولكونها تشكل ممراً بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا.

وفيما بعد اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية متزايدة من الناحيتين العسكرية والإستراتيجية مع اكتشاف البترول. وعلى هذه الخلفية تشكل حلف بغداد، بمبادرة من بريطانيا والولايات المتحدة (1955) " بهدف مواجهة خطر التوسع السوفيتي باتجاه الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. ". (1)

وتشكل السنوات الأولى من القرن العشرين، خلفية الأحداث والأزمات التي تشهدها هذه المنطقة الآن. فإنهاير الامبراطورية العثمانية وتدخل كل من بريطانيا وفرنسا أرسى الأساس للمشاكل الراهنة. " لقد كانت مرحلة جرت فيها فبركة دول المنطقة وحدودها في اوروبا". (2)

فمعاهدة سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا (1916) واصدار وعد بلفور (1917) الذي وعد اليهود بوطن قومي في فلسطين، قد فتحا الطريق لإعادة رسم الخريطة السياسية في هذه المنطقة، وكذلك أمام أوسع حملة استيطانية صهيونية في فلسطين، "ولولا هذه الحملة لم يكن بالإمكان اقامة الدولة اليهودية". (3)

وهكذا فقد شكل اخضاع شعوب المنطقة لسيطرة الاستعمارين البريطاني والفرنسي في مطلع القرن الماضي عاملاً أساسياً لعدم الاستقرار لسنوات عديدة قادمة.

فسياسة الانتداب البريطاني بتشجيع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتجاهله لمطالب حركة التحرر الفلسطينية بوقف هذا الاستيطان وبنوع الهجرة اليهودية، قد أدت إلى اندلاع عدد من الثورات المعادية للاستعمار في فلسطين في الأعوام 1921، 1929، 1933، 1936، 1939.

لم تنجح هذه الثورات في وقف الهجرة والاستيطان الصهيوني، الذي اتسع بشكل كبير، وتبلور في البداية في وحدات اقتصادية وعسكرية شعارها الأساس الاستيلاء على الأرض والعمل.

وفي تشرين أول 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وعلى الرغم من الإجحاف الكبير الذي تضمنه هذا القرار، بالنسبة لمواطني البلاد الأصليين، إلا أنه عكس بشكل أو بآخر موازين القوى السائدة في تلك الفترة.

لقد استهدف قرار التقسيم من الناحية النظرية، إقامة دولتين فلسطينية ويهودية في فلسطين، ولكنه أدى من الناحية العملية إلى مواجهة عسكرية شاملة، أسفرت عن استيلاء الميليشيات العسكرية الصهيونية على مساحة أكبر من البلاد، وإقامة دولتهم ضمن حدود هي أوسع بكثير من الحدود التي منحهم إياها القرار المذكور.

وهكذا سقط أول قرار دولي، حاول أن يلحظ توازن المصالح بين العرب واليهود في كيانين سياسيين منفصلين، في امتحان المواجهة العسكرية، التي أسفرت عن مزيد من الظلم والإجحاف تجاه الطرف الأضعف في الصراع، أي الطرف الفلسطيني، وأدت إلى تهجير حوالي مليون فلسطيني خارج وطنهم.

وجاءت اتفاقات الهدنة بين إسرائيل ودول الجوار العربي في العام 1949، لتكرس الحدود القائمة بين الجانبين، ولكن دون أن تضمن من الناحية العملية إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا فلم تنجح هذه الاتفاقات في المحافظة على الاستقرار لفترة طويلة من الوقت.

شهدت الأعوام ما بين 1947 و 1967 بداية تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية مجدداً، وذلك على الرغم من الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني. وكان أهم حدثين في هذه الفترة هما انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1965.

لقد اعتبر الفلسطينيون والعرب، أن بقاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدون حل بسبب قيام دولة إسرائيل، هو أكبر تهديد للاستقرار في المنطقة، بينما اعتبرت إسرائيل أن رفع الفلسطينيين لشعار حق العودة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية هو تهديد لوجودها، وأكبر تهديد للاستقرار في المنطقة.

وهكذا فإن الأمور كانت تتجه لجولة عسكرية جديدة سرعان ما تحققت في حرب حزيران

.1967

## عوامل تهديد الاستقرار في المنطقة

شكلت حرب الخامس من حزيران عام 1967، وبالمصطلحات العربية عدوان حزيران، نكسة جديدة لحركة التحرر الوطني العربية، كما جسدتها في ذلك الحين أنظمة الحكم التقدمية في كل من مصر عبد الناصر وسوريا.

واعتبرت هذه الحرب كتجسيد عملي للصهيونية العسكرية التوسعية التي باتت تسيطر الآن على جميع أراضي فلسطين الانتدابية، من البحر إلى النهر. هذه السيطرة التي أضفت تعقيدات جديدة على الوضع، وأنتجت مفهوماً توسعياً للأمن الإسرائيلي - يقوم على ضم المزيد من الأراضي العربية. "وفي خضم الفوران القومي الإسرائيلي، فإن الحديث عن مبادلة الأرض بالسلام، لم يكن يلقى أي قبول لدى الجمهور اليهودي". (4)

ومن هنا فقد استندت السياسة الأمنية الإسرائيلية إلى مبدأ التوسع الجغرافي، إضافة إلى التطهير الديمغرافي الذي نفذته في العام 1948، واعتبرت انه كلما ازدادت مساحة الأرض ازداد حيز الأمن. وأرقت هذا التوسع بفرض المزيد من الوقائع الاستيطانية والعسكرية بهدف الحيلولة دون أي انسحاب جوهري في المستقبل، حتى في ظل معاهدات سلام قد توقع مع أي دولة عربية مجاورة. ورفعت شعارها القائل بأن أي انسحاب إسرائيلي لن يكون إلا، إلى حدود آمنة ومعترف بها. وفي مقال نشره موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت عرف الحدود الآمنة كما يلي "أن عبارة الحدود الآمنة، ليست لها أي معنى من حيث حدود إسرائيل الجغرافية. أن إسرائيل كلها حدود، وحياتنا تتأثر بأي نشاط معاد قد يحدث في أي دولة مجاورة. (5) وبعد ذلك في 3 أيلول 1967، أعلن ديان " بأن الانسحاب من سيناء وقطاع غزة في العام 1956 كان خطأ لن يتكرر. (6) تمسكت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بسياسات أمنية جسدت التداخل بين الأمن والتوسع الجغرافي واعتبرت الضفة الغربية بمثابة حزام أمني والمستوطنات بمثابة مواقع أمنية متقدمة، سرعان ما حولتها إلى تجمعات استيطانية كبرى، باتت بحاجة إلى أحزمة أمنية جديدة ومساحات جغرافية إضافية للدفاع عنها وشكلت هذه السياسة الأمنية التوسعية عاملاً أساسياً من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة.

فمنذ الأشهر الأولى للاحتلال، وحتى قبل أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراره الشهير رقم 242 في شهر تشرين ثاني 1967، باشرت الحكومة الإسرائيلية في فرض سياسة الأمر الواقع لعرقلة

أي انسحاب مستقبلي من الأراضي العربية التي احتلتها . ففي 27 حزيران ، أي بعد 22 يوماً من الاحتلال، أعلنت عن ضم مدينة القدس بعد أن وسعت مساحتها من 11 كم2، إلى 73 كم2. وابتدأت فوراً بإنشاء حزام استيطاني حول المدينة. وفي تموز 1967 جرى الإعلان عن مشروع ألون - نائب رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت - ووفق هذا المشروع فإن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة على غور الأردن وعلى سلسلة الجبال المتاخمة له من الغرب، حيث ستحتفظ بأجهزة للإنذار المبكر ومواقع استيطانية، وكذلك فإن القدس ومنطقة غوش عصيون بين بيت لحم والخليل ومستوطنة كريات أربع، ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية. "وفي آب من نفس العام تشكلت حركة أرض إسرائيل، التي أعلنت عن مخططات لضم المزيد من الأراضي وإقامة سلسلة من المستوطنات في شمال وجنوب الضفة". (7) ومن الناحية العملية شكل مشروع ألون حدوداً للتوسع الاستيطاني الصهيوني داخل المناطق المحتلة حتى العام 1977، أي حتى مجيء حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل، وبعد هذا التاريخ فتحت جميع الحدود على مصراعيها أمام التوسع الاستيطاني. كل هذه الخطوات والإجراءات الإسرائيلية التوسعية، جرى اتخاذها أثناء المداولات التي كانت جارية في مجلس الأمن الدولي، قبيل صدور القرار 242. وكانت نقطة الخلاف الأساسية التي أخرجت اتخاذ هذا القرار، هي رفض الولايات المتحدة وإسرائيل الربط بين الدعوة لوقف إطلاق النار وبين الطلب من إسرائيل الانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة بأن هذا الموقف الأميركي - الإسرائيلي قد شكل مصدراً آخر لعدم الاستقرار في المنطقة، حيث أسهم في حفر الصراع عن موضوعه الأساسي المتمثل في الانسحاب، إلى جدال عقيم حول تفسير القرار 242، وهل الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون من المناطق المحتلة (الصيغة الفرنسية) أو من مناطق محتلة (الصيغة الانكليزية). وفي هذه المسألة بالتحديد "وافقت الولايات المتحدة على أن يكون موضوع الحدود النهائية خاضعاً للتفاوض، وقد قبلت إسرائيل بذلك، بينما طالبت الدول العربية بانسحاب إسرائيلي كامل". (8)

وجاءت التحركات الدبلوماسية خلال الأشهر التالية، لتؤكد قصور القرار 242، في ثلاثة قضايا جوهرية وهي أولاً: انه لم يربط ما بين وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي الفوري، وثانياً أنه تضمن عبارات غامضة وثالثاً، وهذه هي القضية الأهم، أنه تجاهل بشكل كامل القضية الفلسطينية.

ومن هنا فلم يكن مقدراً للتحركات الدبلوماسية، اللاحقة والتي تمثلت بجولات المبعوث الدولي جونار يارنغ، والتي استهدفت تنفيذ القرار 242، أن تتكامل بالنجاح، وبالتالي فقد اضطر لوقفها في نيسان 1969. وهذا التوقف أدى إلى نشوب حرب الاستنزاف في خريف نفس العام، كما ازدادت في نفس الوقت العمليات العسكرية الفلسطينية، انطلاقاً من الحدود الأردنية، مما أدى إلى ردود فعل عسكرية إسرائيلية كبيرة ضد المملكة الأردنية.

فأقم التصعيد العسكري من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا دفع وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الحين وليم روجرز للتحرك بمبادرة جديدة عرفت بمبادرة روجرز، والتي نصت على وقف لإطلاق النار لمدة 3 أشهر، وعلى عودة المبعوث يارنغ لمواصلة جولاته المكوكية لتنفيذ القرار 242. لم تتضمن مبادرة روجرز أي علاج للقضية الفلسطينية، لذلك فقد رفضتها منظمة التحرير، وأدى هذا الرفض إلى توتر كبير في علاقة المنظمة مع كل من مصر والأردن.

لم يكن بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل المنضوية تحت لوائها، والتي رفعت شعارات الكفاح المسلح والتحرير الشامل، أن تفهم الموافقة المصرية على وقف إطلاق النار، وقامت بمهاجمة هذا الموقف، وما وصفته "بالتواطؤ العربي مع المؤامرة الامبريالية"، ثم صعدت بعض التنظيمات موقفها الرفض بسلسلة من العمليات العسكرية على الساحة الأردنية، واختطفت ثلاث طائرات قامت بتفجيرها في الأردن. وهذا أدى إلى مواجهة عسكرية مع الجيش الأردني في أيلول الأسود 1970، أسفرت عن إجلاء القوات العسكرية للفصائل الفلسطينية من الأردن.

أضفت هذه التجربة المريرة والتي دفعت فيها منظمة التحرير والشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً، مضموناً جديداً لحالة عدم الاستقرار وطبيعتها وعلاقتها بموازن القوى السائدة. فإذا كانت حالة الاستقرار لا يمكن أن تتحقق في ظل استمرار الاحتلال وهذا ما اشرنا إليه سابقاً، فإنها لا يمكن أن تتحقق أيضاً من خلال ممارسات أو نشاطات غير محسوبة وغير واقعية - بغض النظر عن مسمياتها النضالية - ما دامت هذه الممارسات والنشاطات، لا تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى السائدة، وتهدد استقرار الدول المجاورة، أو التي تنطلق منها. فما دامت الثورة الفلسطينية تمارس نشاطها من خارج أرضها، فستبقى محكومة لاعتبارات المكان التي تعمل فيه أو من خلاله.

وبالمحصلة فقد فشلت مبادرة روجرز في إيجاد حل للصراع، ولم تحقق سوى وقف لإطلاق النار وبالتالي فهي لم تسهم في إيجاد حالة دائمة من الاستقرار في المنطقة، لأنها لم تقم بمعالجة جميع العوامل المسببة لعدم الاستقرار وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. ولهذا فسرعان ما انفجرت

الأمر مرة أخرى في حرب أكتوبر 1973، والتي اعتبرت بمثابة أشرس وأوسع مواجهة عسكرية عربية - إسرائيلية حتى الآن. فحسب الجنرال والمؤرخ العسكري الألماني الكبير كارل فون كلاوزفنتس فإن الحرب هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل عنيفة. وهذا بالتحديد ما حصل في حرب أكتوبر بعد فشل الجهود الدبلوماسية في تكريس حالة وقف إطلاق النار، كبديل لحالة من الاستقرار تنهي الاحتلال وتأخذ مصالح جميع شعوب المنطقة بعين الاعتبار.

ومن نتائج حرب أكتوبر أنها أنهت احتكار استخدام القوة العسكرية بعد حزيران 67 من طرف واحد، ألا وهو الطرف الإسرائيلي "لقد اقنع قادة إسرائيل أنفسهم، بأن أي هجوم عسكري عربي هو أمر مستحيل، وأن مصر والدول العربية ستعايش مع احتلال أراضيها لفترة طويلة، وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل التي ستكرس هذا الاحتلال.(9)

لقد بنت إسرائيل إستراتيجيتها، بعد العام 1967، على أن الاستقرار الداخلي للأنظمة العربية، ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، هي أكثر أهمية وتأتي في مرتبة قبل الصراع مع إسرائيل. وقد شجع التوتر في العلاقات الفلسطينية - العربية وخاصة مع الأردن، إسرائيل على هذا الاعتقاد، وجعلها تعتقد انه بالإمكان نسج تحالفات إسرائيلية - عربية في مواجهة الفلسطينيين وما يسمى بالخطر السوفييتي. ولكن ما لم تدركه إسرائيل ومعها الولايات المتحدة هو أن العقبة القومية هي مسألة لا يمكن تجاوزها، وأن أي تحالفات من هذا النوع لا يمكن أن تتم في ظل احتلال الأراضي العربية أو في ظل الهيمنة العسكرية الإسرائيلية. "اعتقدت حكومة غولدا مئير (في ذلك الوقت) بأن قوة جيش الدفاع الإسرائيلي والفوضى داخل العالم العربي، والمناطق العازلة الواسعة (التي تحتلها) في سيناء والضفة الغربية والجولان، ستردع الدول العربية من شن أي هجوم ضد إسرائيل. ولهذا فلم تر الحكومة الإسرائيلية أية أسباب موجبة لمبادلة الأرض بالسلام". (10)

لكن حرب أكتوبر أثبتت فشل هذه الفرضية. وعرضت الاستقرار في المنطقة لأخطار كبيرة. وأجبرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على التدخل من اجل استئناف التحرك الدبلوماسي كبديل للمواجهة العسكرية، وللحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للبترول بسبب هذه المواجهة.

وهكذا اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 338، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والى تنفيذ القرار 242، والى البدء بمفاوضات بين الأطراف تحت إشراف مناسب.

دفعت حرب أكتوبر كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إعادة النظر في سياساتهما السابقة، والتقدم بسياسات جديدة، تقوم على تنفيذ انسحابات محدودة كوسيلة لتحقيق حالة من الاستقرار، تستثني الفلسطينيين ومنظمة التحرير وتبقيهم خارج المعادلة. وقد أطلق على هذه الإستراتيجية المعدلة سياسة "الخطوة خطوة" وكان مهندسها الرئيسي وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر.

استهدفت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية، عزل منظمة التحرير من خلال التوصل إلى معاهدات ثنائية مع الدول العربية، كما رفضت مبدأ إقامة دولة ثانية بين البحر والنهر واعتبرت أن إقامة دولة فلسطينية سيهدد الاستقرار، وان هذه الدولة ستتحول إلى قاعدة للاتحاد السوفيتي في المنطقة. وبالمقابل وافقت إسرائيل على التفاوض مع الدول العربية في إطار مؤتمر دولي - وهذا يحدث لأول مرة - كما وافقت على القيام بانسحابات محدودة على جبهتي سيناء والجولان، واعتبرت في نفس الوقت أن الأردن هو الذي يمثل الشعب الفلسطيني. "وفي هذا الإطار تعهدت الإدارة الأميركية بمعارضة دعوة منظمة التحرير لأية مفاوضات بدون موافقة إسرائيل. وقد أدرج هذا الالتزام الأميركي بمذكرة للتفاهم بين الجانبين". (11)

أما منظمة التحرير فقد كان يترتب عليها مقاومة إستراتيجية عزلها. وبناء على ذلك فقد قامت بعدة خطوات هامة وأساسية، ابتدأت بتعديل برنامجها السياسي في كانون ثاني 1974، وتبنيها لبرنامج النقاط العشر أو البرنامج المرحلي الذي يدعو الى إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي منطقة يجري تحريرها من فلسطين. وجاء هذا البرنامج ليستبدل بالتدريج برنامج التحرير الشامل وإقامة دولة ديمقراطية علمانية على كامل الأرض الفلسطينية، وليؤكد تخليه عن شعار تدمير دولة إسرائيل، وليفصح المجال إمام المنظمة للانخراط في العملية السياسية.

وخلال فترة أشهر معدودة، حققت منظمة التحرير انجازات كبيرة وخاصة على الصعيد الدولي. وفي تشرين ثاني 1974، دعي ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لإلقاء خطاب غصن الزيتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي نفس العام تم منح المنظمة مرتبة مراقب والحق في المشاركة في مناقشات الأمم المتحدة.

أدت هذه التطورات على صعيد منظمة التحرير، إضافة إلى قرار القمة العربية في الرباط، بالاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إلى وضع عقبات جديدة في وجه الحكومة

الإسرائيلية، التي اعتقدت أن بإمكانها تحقيق الاستقرار على طريقتهما، ومن خلال التوصل إلى معاهدات ثنائية ومنفصلة مع كل دولة عربية على حدة! وبدون الحاجة للتعامل مع منظمة التحرير.

لذا فقد أكد الموقف الجديد لمنظمة التحرير، بأنها استطاعت قراءة الخارطة السياسية بشكل موضوعي وواقعي، يأخذ بعين الاعتبار موازين القوة السائدة وليس كما كان الأمر عندما رفضت القيادة الفلسطينية قرار التقسيم في العام 1947. كما أكد هذا الموقف أن الاستقرار في المنطقة سيبقى معرضاً للخطر بدون حل القضية الفلسطينية.

لقد بات واضحاً بأن إسرائيل لن تستطيع فرض الاستقرار بالقوة العسكرية، أو من خلال المعاهدات المنفردة، التي تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة الأخرى. ولا تنهي احتلالها للأراضي العربية. وبالتالي فقد كان من أهم نتائج حرب أكتوبر أنها حولت حل القضية الفلسطينية إلى عامل رئيسي من عوامل الاستقرار في المنطقة.

لكن إسرائيل لم تكن لتسلم بهذه الوقائع بسهولة. ومع صعود حزب الليكود للحكم في العام 1977، ابتدأت تتلبد في سماء المنطقة غيوم حرب جديدة، وذلك لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولنسف أية تطورات قد تزيد من تعزيز الموقف الفلسطيني.

اعتقدت الحكومة الإسرائيلية بأن توقيعها على اتفاقات كامب ديفيد مع مصر في العام 1979 قد أعاد لها زمام المبادرة، بعد إخراج مصر من دائرة المواجهة العسكرية، وان الباب بات مفتوحاً أمامها مجدداً، لاستخدام قوتها العسكرية من أجل فرض الاستقرار الذي تريد، على شعوب المنطقة. فقامت في العام 1980 بسن قانون القدس الأساسي الذي يعتبرها عاصمة أبدية لإسرائيل، وفي العام 1981 قامت بضم هضبة الجولان، كما قامت بنفس العام بقصف المفاعل النووي في العراق دون أن تواجه بأي رد فعل عربي ملموس. وبعد ذلك في حزيران 1982 شنت حربها على لبنان من أجل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها العقبة الرئيسة التي تحول دون فرض الحكم الذاتي على الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 1985 قصفت قيادته م ت ف في حمام الشط بتونس.

لقد تجاهلت معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، بشكل كامل منظمة التحرير وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وبهذا الصدد يقول اريك شارون في مذكراته - "اعد الجيش الإسرائيلي خطة احتلال جنوب لبنان منذ العام 1979، وتقرر بموجب هذه الخطة تدمير قوات المخربين من أجل

خلق واقع جديد في المنطقة ."(12) أما المحلل الإسرائيلي ميرون بنفنستي فيقول "كان هدف مناحم بيغن تصفية القاعدة الخارجية للقوة الفلسطينية والقضاء على دولة منظمة التحرير في لبنان" (13).

لقد نجحت إسرائيل في تحقيق مكاسب تكتيكية مؤقتة من وراء حربها على لبنان، تمثلت في انتخاب أمين الجميل رئيس حزب الكتائب، رئيساً للجمهورية اللبنانية، وفي إجلاء قوات منظمة التحرير من بيروت ونقل مركز قيادتها إلى تونس، وفي توقيع الدولة اللبنانية اتفاق 17 أيار مع إسرائيل والذي وصفته سوريا بصك الإذعان.

لكن تطورات الأحداث سرعان ما جلبت نتائج معاكسة ، "فإجلاء قوات منظمة التحرير من لبنان لم يؤد إلى تصفية المنظمة أو إنهاء دورها ولم يجلب الاستقرار الذي تنشده إسرائيل، فتصاعدت المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي في لبنان وسببت له خسائر ومشاكل أمنية لم يستطع تحملها". (14) وفي 14 أيلول جرت عملية اغتيال بشير الجميل، وفي آذار 1984 وبسبب معارضة الحركة الوطنية اللبنانية وسوريا اضطرت الحكومة اللبنانية إلى إلغاء اتفاق 17 أيار. وتحت ضغط هذه الأحداث أعلنت إسرائيل عن استعدادها للانسحاب من الأراضي اللبنانية ولكن على مراحل. ولم يحصل هذا الانسحاب نهائياً إلا في العام 2000 ، وبعد أن تكبد الجيش الإسرائيلي جراء أعمال المقاومة أكثر من 1000 قتيل.

وهكذا انقلب نجاح إسرائيل التكتيكي إلى فشل استراتيجي كبير. ولم يستطع مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل في حينه الوفاء بوعوده "حول جلب 40 عاماً من الهدوء، وبأن معاهدة سلام ستوقع مع لبنان، وان تحالفاً سينشأ بين مصر ولبنان وإسرائيل". (15) وعانى من خيبة أمل لأزمته باستمرار، حيث قرر الاعتكاف حتى وفاته.

لكن ربما يكون النجاح الوحيد الذي حققه بيغن "هو أنه أجل النقاش حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لفترة ما .. ولكن حتى متى! من وجهة نظر بيغن ربما يكون هذا التأجيل المؤقت أكبر تبرير لحربه ضد لبنان". (16)

ومرة أخرى لم تنجح القوة العسكرية ولا المعاهدات والاتفاقات المنقوصة في جلب الاستقرار، وإنما جلبت المزيد من المواجهات العسكرية والحروب. أما التحول الأهم الذي نتج عن الحرب اللبنانية فتمثل في انتقال ساحة الصراع الرئيسية إلى المناطق الفلسطينية المحتلة. ولم تعد منذ هذا التاريخ أراضي الدول العربية تشكل منطلقاً للنشاط العسكري ضد إسرائيل، ولم يعد الكفاح

المسلح الفلسطيني هو الأسلوب الوحيد للنضال، ولم تعد ساحات الصراع الرئيسية هي المناطق الحدودية. فنجح إسرائيل في إبعاد قيادة منظمة التحرير جغرافياً إلى تونس، نتج عنه تعزيزها لمكانتها بين جماهيرها وعلى أرضها، ارض الدولة الفلسطينية المستقبلية " وعلى الرغم من أن الحرب أجبرت منظمة التحرير على الانسحاب من لبنان، لكنها لم تنجح في إغائها من الخارطة السياسية، ومن كونها العامل المقرر على الساحة الفلسطينية". (17)

ومع انتقال ثقل النضال الوطني الفلسطيني إلى الداخل، ركزت أدوات القمع والمواجهة الاسرائيلية حملتها وإجراءاتها المباشرة على الجماهير الفلسطينية في الداخل أيضاً.

شكلت إجراءات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ضد الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة من مصادرات واعتقالات واغتيالات واستيطان وهدم وحواجز واغلاقات وبعدها بناء جدار العزل العنصري، امتداداً لسياسة هذه الحكومات التي تنكرت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة. فمن يتخذ مثل هذه الإجراءات لا يمكنه الادعاء بأنه يسعى للسلام وللاستقرار مهما غلف ادعاءاته بمبررات الأمن والدفاع عن النفس.

فهذه الإجراءات الإسرائيلية والسياسات التي تقف وراءها، قد جسدت حدة الصراع. واعتبرت من العوامل الرئيسية التي تهدد استقرار المنطقة، فهي أدت إلى اندلاع انتفاضتين كبيرتين في العامين 1987 و 2000. وعلى الرغم من الفروق الجوهرية بين هاتين الانتفاضتين، إلا أنهما اشتركتا في نفس الهدف المتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وحل قضية اللاجئين "لقد اعتقدت السياسة (الإسرائيليون) بأن الزمن يسير لصالحهم، وأنه بسبب اعتماد سكان المناطق على إسرائيل في العمل، وقبلهم بالحكم الإسرائيلي، فإن هذا سيسمح لإسرائيل بمواصلة سياسة الضم الزاحف، بدون لمجازفة بثورة شعبية واسعة". (18) وبالمقابل فقد كان العسكريون الإسرائيليون "على ثقة بأن أساليبهم التقليدية ستسمح لهم بالتعامل بنجاحة مع أي اضطرابات قد تنشأ، وأن أية ممارسات للعنف من جانب سكان المناطق المحتلة سيتم القضاء عليها في مهدها ويسرعة". (19)

إذن فالسياسيون الإسرائيليون خططوا لمواصلة سياسة الاستيطان والضم، والعسكريون اعدوا خطط القمع، واعتقدوا جميعهم أن كل شيء سيكون على ما يرام وسيبقى تحت السيطرة، لكن الانتفاضتين أثبتتا خطأ هذه المقولة، وبأنه لا يمكن لعوامل عدم الاستقرار أن تنتج استقراراً مهما بلغ حجم القوة العسكرية المستخدمة من أجل فرض ذلك!

جاءت الانتفاضة الأولى بعد 20 عاماً على الاحتلال، وجسدت أول رد فعل شعبي شامل على ممارساته وإجراءاته، وكانت رسالتها الأساسية بأن خلاص الشعب الفلسطيني لن يكون بالاعتماد على القوة العسكرية الخارجية أو على الدول العربية، وإنما على قواه الذاتية التي بإمكانها لوحدها أن تحرك عوامل الدعم الأخرى.

وبالفعل فقد نجحت هذه الانتفاضة بأن تشق طريقاً سياسياً، ابتداءً بإدخال تعديلات جوهرية على برنامج منظمة التحرير في دورة المجلس الوطني في العام 1988، وذلك عندما صدر إعلان الاستقلال، والموافقة بشكل مباشر على قرارات الشرعية الدولية. وبعدها عندما اجتمع ياسر عرفات مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي التأمّت خصيصاً في جنيف وأعلن من هناك عن إدانته للإرهاب.

قابلت إسرائيل هذه التغيرات الإستراتيجية في الموقف السياسي الفلسطيني الذي انتقل من برنامج التحرير الشامل إلى برنامج حل الدولتين، بتعديلات تكتيكية أبقت على جوهر موقفها الرفض للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة واكتفت بإدخال تعديلات على أسلوب التعامل مع القيادة الفلسطينية، وذلك بفعل الضغط الشعبي للانتفاضة، وللضغوط الدولية الأخرى التي طالبت إسرائيل بالتفاوض مع هذه القيادة.

ولهذا لم يؤد انعقاد مؤتمر مدريد في العام 1991، ولا اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو في العام 1993، ولا إعلان الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة بعد ذلك، إلى وقف العمليات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وخلال 9 سنوات من المفاوضات عقدت خلالها 6 اتفاقات مرحلية مع إسرائيل، تواصل النشاط الاستيطاني وإجراءات تهويد القدس وعزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية. "لقد اعترفت كافة الجهود التي بذلت لدفع الفلسطينيين والإسرائيليين نحو السلام، من مؤتمر مدريد إلى إعلان المبادئ عام 1993 وخارطة الطريق في عام 2003، بأنه لا يمكن الاستمرار في مفاوضات ذات مغزى بين الأطراف، بينما تواصل إسرائيل بناء مستوطناتها وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية". (20)

لقد أثبتت تجربة المفاوضات السابقة انه لا يمكن تحقيق التقدم السياسي في مجال التسوية ما لم تبدأ إسرائيل بوقف الاستيطان، لأن استمراره هو نقيض لعملية السلام، ونقيض للتسوية، ونقيض للوجود الوطني الفلسطيني "منذ أوسلو تضاعف الاستيطان وتضاعف عدد المستعمرين في فلسطين، لقد أدت عملية السلام الى مضاعفة عدد المستعمرين". (21)

وفي ظل هذه المفاوضات وما أكبتها من اتفاقات مجتزأة ومنقوصة، أعلنت اسرائيل عن إغلاق وعزل مدينة القدس في العام 1992، وفي العام 1996، أعلن نتنياهو رئيس وزراء اسرائيل في ذلك الوقت عن بدء "معركة القدس"، وأوعز بشق النفق تحت المسجد الأقصى، مما أدى الى اندلاع انتفاضة النفق، وكذلك أعلن عن اقامة مستوطنة جبل ابو غنيم لعزل القدس نهائياً عن جنوب الضفة. كما تواصلت النشاطات الاستيطانية في جميع انحاء الضفة.

لقد كان واضحاً ايضاً، أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتأجيل القضايا الأساسية مثل القدس والاستيطان واللاجئين والحدود والمياه، الى مفاوضات الحل النهائي، قد منح اسرائيل الفرصة الزمنية المطلوبة لفرض المزيد من الوقائع الاحتلالية على الأرض، وتقدير نتائج المفاوضات حول القضايا الأساسية قبل البدء بها.

لقد حافظت الاتفاقات الجزئية والتفاهات الغامضة على نوع من الاستقرار الهش والحذر لمدة 9 سنوات، ولكنها لم تكن تحمل بذور بقاءها واستمرارها، طالما تجاهلت الموضوع الأساس، ألا وهو الانسحاب الاسرائيلي الشامل من المناطق الفلسطينية، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

فوق القيود السياسية والأمنية الصارمة، التي فرضتها اسرائيل، في اطار الاتفاقات الانتقالية، على السلطة الوطنية، لم يكن بإمكان هذه السلطة أن تتطور الى دولة مستقلة بدون موافقة اسرائيلية. وبالمقابل فقد تبين ايضاً انه ليس بالامكان تعايش سلطتين، سلطة وطنية وسلطة احتلال على شعب واحد وفي بقعة جغرافية واحدة وصغيرة لفترة غير محدودة من الزمن.

وهكذا نشأ التناقض من باطن الاتفاقات نفسها وبسبب قصورها وعدم تجاوبها مع الواقع الفلسطيني، وحاجته للتحرر الكامل من نير الاحتلال.

وقد ازدادت الامور تعقيداً بفشل مفاوضات كامب ديفيد وطابا في العامين 2000 و 2001. وفي تلك المفاوضات رفضت اسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وطالبت "بضم نحو 9% من الاراضي الفلسطينية وكذلك ارادت السيطرة على 10% اضافية من الاراضي الفلسطينية على شكل استئجار طويل الأمد". (22)

وبالاضافة الى ذلك "شطرت المقترحات الاسرائيلية، الاراضي الفلسطينية الى اربعة كانتونات منفصلة تحيط بها اسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية. شمال الضفة، وسط الضفة، جنوب الضفة وغزة. وبالنسبة لمدينة القدس فقد طالبت اسرائيل تكريس ضم كافة مناطق القدس الشرقية الى اسرائيل،

لكنها أبدت الاستعداد للسماح بسيادة فلسطينية على احياء فلسطينية معزولة في ضواحي المدينة مع ابقائها مفصولة عن بقية اجزاء الدولة الفلسطينية". (23) وبالنسبة للمستوطنات فقد طالبت اسرائيل بضم التجمعات الاستيطانية الرئيسية في اريئيل، وغوش عتصيون، ومعاليه ادوميم، "كما انه لم يتم ابداً بحث مسألة اللاجئين الفلسطينيين بجدية، لأن رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك، أصر أن اسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية عن مشكلة اللاجئين او ايجاد حل لها". (24)

وحول هذا الموضوع يقول محمود عباس - ابو مازن - رئيس طاقم المفاوضات في ذلك الحين، "في كامب ديفيد لم يأتنا عرض اسرائيلي واحد، وانما كل ما كان يأتي اراء ومواقف من كليتون". (25)

وفي روايته عن المفاوضات أكد ابو العلاء ، رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، ورئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات طابا هذه المعلومات وقال بأن "مفاوضات كامب ديفيد كانت مغامرة تفاوضية مرتجلة، وباراك لم يقدم فيها أي عرض، وكل ما جرى التفاوض بشأنه كان مجرد اقتراحات وافكار اميركية". (26)

وهكذا مرة أخرى فشلت المشاريع الاسرائيلية المتكررة للحقوق الفلسطينية في ايجاد حالة من الاستقرار، وانفجرت الاحداث مجدداً في ايلول 2000، باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، رداً على قيام اريك شارون بزيارته العدوانية للمسجد الأقصى المبارك، وتعبيراً عن رغبة الشعب الفلسطيني في تصحيح مسار المفاوضات وانقاذها من قيود المخطط الاسرائيلي.

تصاعدت الأحداث بشكل أكبر بوصول اريك شارون الى السلطة في اسرائيل في اذار 2001، وعبر هذا الوصول عن الاستعداد الاسرائيلي لتصعيد المواجهة السياسية الى مواجهة عسكرية شاملة مع الشعب الفلسطيني.

ومثلما قدمت محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن، مبرراً لاجتياح جنوب لبنان في العام 1982، واجلاء قوات منظمة التحرير عن الاراضي اللبنانية، قدمت العمليات الانتحارية التي نفذت داخل اسرائيل وضد المدنيين الاسرائيليين المبرر لاريك شارون لشن عملية "الدرع الواقي" في اذار 2002 التي اجتاحت خلالها جميع المدن الفلسطينية، وفرض اثرها حصاراً مستمراً على الرئيس ياسر عرفات في مقره برام الله.

اسهمت العمليات الانتقامية للفلسطينيين داخل اسرائيل، رداً على عمليات الجيش الاسرائيلي العدوانية، وخاصة بعد احداث 11 ايلول في الولايات المتحدة وعلان الرئيس بوش عن

شن حربته الدولية ضد "الارهاب" ! في اعطاء شارون الفرصة ليصور نفسه ضحية للارهاب، اسوة بالادارة الأميركية، وليشن حربته العدوانية ضد الفلسطينيين تحت شعار "محرابة الارهاب".

لقد استهدف شارون في حقيقة الأمر، من وراء غزوه لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، تدمير أي فرصة للوصول الى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية حسبما نصت مبادرة السلام العربية التي صدرت عن القمة العربية في بيروت قبل يوم واحد من هذا الغزو. واستهدف التخلص من اتفاقات اوسلو ومن السلطة الوطنية التي اعتبرها من وجهة نظره، خطراً كبيراً على دولة اسرائيل. لهذا فسرعان ما اعلن عما وصفه "بخطة الفصل الأمني"، التي فرض من خلالها حصاراً شاملاً حول المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، وامر بانشاء مناطق عازلة يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي حول وداخل هذه المناطق. وبعد ذلك مباشرة امر بالبدء ببناء جدار الفصل العنصري مبرراً ذلك بالأمن. واعلنت اسرائيل في ذلك الوقت بأن الفلسطينيين قد نفذوا 85 عملية انتحارية اودت بحياة 1390 قتيلاً اسرائيلياً منهم 433 في مدينة القدس، هذا اضافة الى جرح 6000 آخرين! وبالتالي فانه من حقها - حسب زعمها - بناء مثل هذا الجدار لحماية مواطنيها! لكن هذا الجدار الذي "قررت اقامته على طول 662ر8 كم، وليغطي مسافة تزيد عن ضعف طول حدود عام 1967، وذلك بسبب دخوله مسافات كبيرة داخل الاراضي الفلسطينية، من شأنه أن يؤدي الى ابقاء 45ر5% من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية." (27) وبالمقارنة مع خطة شارون السياسية، التي كان يتحدث عنها باستمرار، فقد كانت تقضي منح الفلسطينيين 42% فقط من مساحة الضفة. وهكذا تراوحت باستمرار فإن الخطط السياسية مع الخطط الأمنية الإسرائيلية.

ترافقت هذه الوقائع مع الاعلان عن رؤيا الرئيس بوش في عام 2002 حول اقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وتعيش بسلام الى جانب دولة اسرائيل، كما ترافقت ايضاً مع اعلان اللجنة الرباعية الدولية - اميركا واوروبا والأمم المتحدة وروسيا - عن خريطة الطريق في 30 نيسان 2003 والتي تضع شروطاً أمنية قاسية على الفلسطينيين، كمدخل لاقامة دولة فلسطينية حتى نهاية العام 2005. وفي هذه الأجواء وفي حزيران 2004 اقرت الحكومة الاسرائيلية خطة شارون حول فك الارتباط من غزة، و 4 مستوطنات في شمال الضفة.

ولم يكن من باب الصدفة المحضة أن يأتي الاعلان عن خريطة الطريق بعد 40 يوماً فقط من شن الولايات المتحدة لحربها العدوانية على العراق واحتلاله كاملاً، وعلى طريقة المثل العربي الدارج "اضرب كف وعدّل طاقة"! كما لوحظ ايضاً بأن هذا التوجه الاميركي العام لتبني شعار اقامة دولة

فلسطينية قابلة للحياة، وان كان قد شكل خطوة الى الامام في الموقف الاميركي ، الا انه انطوى ايضاً على عوامل سلبية جمّة تمثلت في مقاطعة القيادة الفلسطينية، والتوافق مع اسرائيل في الموقف الذي اعتبر الرئيس عرفات غير ذي صلة ولا يمكن التعامل معه! وفي التوافق معها ايضاً من خلال كتاب الضمانات الذي قدمه بوش الى شارون ووافق فيه على عدم انسحاب اسرائيل من التجمعات الاستيطانية .

ومهما كان عمق التناقض في الموقف الاميركي، بين اقامة دولة فلسطينية من جهة وضد التعامل مع عرفات والانسحاب الشامل من جهة ثانية، الا أن ذلك نقل النقاش من مسألة اقامة الدولة الفلسطينية من حيث المبدأ ، الى طبيعة هذه الدولة وحدودها وعاصمتها وسيادتها وآليات تنفيذ هذا الهدف.

واما التناقض في الموقف الرسمي الاسرائيلي فقد برز في السياسة التي تدعي في مظهرها انتهاء الاحتلال وتعمل في جوهرها على تعزيز الاحتلال! من خلال اقامة دولة فلسطينية اسمية وذات حدود مؤقتة في الحدود التي يرسمها جدار الفصل.

ونعود مرة اخرى للقول بأنه اذا كانت الاتفاقات الجزئية والمرحلية الغامضة، قد اخفقت في تحقيق الاستقرار، كما اكدت التجربة السابقة، فإن الانحياز الاميركي لأحد طرفي النزاع، من ناحية وقيام دولة محتلة - أي اسرائيل - بإملاء شروطها من اجل انشاء دولة اخرى، من ناحية ثانية شكلت ايضاً تهديداً للاستقرار ، وخاصة أن هذه الشروط كما يملئها "الحل الأحادي" ترتقي لمستوى بقاء الاحتلال! ومن الواضح أن مقاومة هذه الشروط وكسرها ستشكل الحلقة الأساس في نضال الشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة.

## عوامل فلسطينية وعربية تعزز الاستقرار

شهدت الأعوام 1974 و 1988 و 2004 أهم محطات العمل السياسي الفلسطيني المعاصر وفيها تحققت اهم 3 انجازات وهي اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين واعتراف دول العالم بدولة فلسطين وصدور الفتوى القانونية عن محكمة العدل الدولية في لاهاي والتي قضت بعدم شرعية جدار الفصل العنصري داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. ولم يكن لهذه الانجازات أن تتحقق لولا تعديل منظمة التحرير لبرنامجها واعترافها بقرارات الشرعية الدولية وبالتحديد القرارين 242 و 338، وادانتها للارهاب وتعاملها الايجابي واستنادها الى ميثاق جنيف والقانون الدولي. ويجدر القول انه "بدون هذه الانجازات الثلاثة، كان يمكن للقضية الفلسطينية أن تتوارى، فهي انجازات غير مسبوقة لحركة تحرر وطني على الصعيد الدولي، وهي التي حمت بقاء القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني". (28)

إن تعديل منظمة التحرير لبرنامجها، كان خطوة اولى جلبت معها تعديلات اخرى املت الانتقال بوقت مبكر نسبياً من اسلوب "الجهاد العسكري" الى "الجهاد المدني" او من الكفاح المسلح كطريق وحيد للتحرير، الى النضال السياسي كطريق اساسي للوصول الى تسوية تفاوضية. لكن الملفت للانتباه أن الكفاح المسلح الفلسطيني لم يكن ليستطيع الرهان على قدراته الذاتية، وانما راهن باستمرار على تهديد عوامل الاستقرار الاقليمي من اجل تحقيق اهدافه، وعلى سبيل المثال "، لم تكن حركة فتح تعول على الكفاح المسلح الفلسطيني بحد ذاته، لتحقيق غاية التحرير، بقدر ما كانت تتوخى منه تحريك الجبهات العربية وفق مفهوم "التوريط" لابراز القضية الفلسطينية وتحريك الصراع العربي - الاسرائيلي. ويبدو أن قيادات هذه الحركة حينها كانت اكثر ادراكاً لمحدودية دور الكفاح المسلح الفلسطيني". (29)

اذن فقد اسهم تطور الموقف السياسي الفلسطيني في التخلي عن تلك الاساليب التي استهدفت في حينه هز الاستقرار الاقليمي كمدخل للتحرير. لكن ما جرى تحصيله سياسياً جراء هذا التطوير لم يلب الطموحات الفلسطينية، وبقي قاصراً ومقيداً في حدود الاتفاقات المرحلية والتسويات

الأممية. ونتيجة لذلك انتقل الكفاح المسلح الى مرحلة ثانية والى قوى جديدة، وتحول من تجربة قواعد الارتكاز في الاردن الى تجربة القواعد العسكرية الثابتة في جنوب لبنان، ومن ثم الى تجربة العمليات التفجيرية والقصف الصاروخي بعد العام 2000. وعلى الرغم من الاختلاف في الأساليب خلال المرحلة الثانية الا أن الفلسفة الرئيسة بقيت نفسها، وهنا ظهرت شعارات جديدة مثل "الانتفاضة العابرة للحدود" و "توازن الرعب" و "ميزان القتلى والخسائر المتعادل" والتبشير "بقرب تفكك المجتمع الاسرائيلي من الداخل" ، والغريب في الأمر أن اصحاب المقولة الاخيرة، استخدموا الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية عن ازمة الاقتصاد الاسرائيلي لاثبات اقوالهم .. لكن كل هذه النظريات قد انتهت باعلان اتفاق القاهرة الذي نص في احد بنوده الرئيسة على التهدئة من جانب واحد .

وبعد أن سقطت نظريات "توازن الرعب" و"ميزان القتلى والخسائر المتعادل" التي طالما راهن عليها قادة فلسطينيون ، تيمناً بنموذج لبناني عصي على التكرار فلسطينياً، وآخر عراقي لا جدوى من مجرد التفكير باعادة انتاجه، فليس امام الفلسطينيين سوى العودة لتجديد وسائل النضال الشعبية واعادة الروح للانتفاضة .(30) وعلى نفس الصعيد كتب الكاتب الفلسطيني ماجد كيالي يقول "من تفحص مجمل التجارب العسكرية السابقة، يتضح كم انها كانت عفوية ومرتجلة وكم انها ادت الى تداعيات خطيرة على الفلسطينيين، وعلى حركتهم الوطنية وعلى عموم المنطقة، من دون أن تحدث تأثيرات جدية في تهديد امن اسرائيل، او في تحقيق انجازات وطنية ملموسة، فضلاً عن انها اضعفت شرعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال في الضفة والقطاع".

لقد طرح هذا النمط من المقاومة المسلحة سؤالاً هاماً لا يزال برسم الاجابة : هل يمكن النظر الى التضحية والشهادة باعتبارهما قيمة عليا بغض النظر عن الانجازات المتحققة؟

ليس الهدف هنا هو اثارة الجدل حول شرعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال فهي عمل مشروع وتكفله جميع المواثيق الدولية. لكن الهدف هو اثارة موضوع توظيف المقاومة لاهداف تكتيكية وفصائلية خاصة، او الحديث عن اهداف كبيرة لا يمكن تحقيقها، وبالتالي تحميل المقاومة والشعب اكثر مما يستطيعان!

ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى عمليات اطلاق الصواريخ من غزة، وتأثيراتها السلبية وخاصة أن كل فصيل مسلح قد اعطى نفسه ما يسمى بحق الرد على اسرائيل وفق اعتباراته وتقديراته الخاصة، وكأن المقاومة قد تحولت من وجهة نظره الى قطاع خاص. لقد ادخل هذا النمط من

المقاومة، النضال الفلسطيني الى حالة من الازدواجية غير المفهومة التي تمارس فيها المواجهة العسكرية في مكان (أي قطاع غزة) بينما الصراع الاساسي يجري في مكان آخر (أي الضفة). يضاف الى ذلك التهديدات العسكرية الاسرائيلية ضد قطاع غزة، التي علينا أن نأخذها على محمل الجد وذلك لأربعة اسباب هي:

1- إن الجيش الاسرائيلي بحاجة لاعادة الاعتبار لنفسه بعد فشله في لبنان. 2- أن ايهود اولمرت بحاجة لفعل عسكري خارجي يحسن مركزه الداخلي بعد تقرير فينوغراند الذي حملة مسؤولية الفشل في لبنان. 3- أن ثمة في اسرائيل من يفكر في زيادة التدخل على خط موازين القوى الداخلية الفلسطينية. 4- أن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لن تسمح للقوى الفلسطينية ببناء قدرات قتالية في غزة تحت غطاء الهدنة وستار التهدئة.

ونعود الى نفس الاستنتاج، انه لا الظروف الداخلية الفلسطينية ولا موازين القوة الاقليمية ولا الحالة الدولية السائدة، تسمح بالمس بالاستقرار الاقليمي كمدخل للتحرير ولا حتى كمدخل للتحرير!

ولا شك أن حالة الاعتدال الفلسطيني، اذا جاز التعبير، والتي تتوجت باعلان القاهرة وبوثيقة الوفاق الوطني وباتفاق مكة، هي اسهام فلسطيني كبير في المحافظة على حالة الاستقرار في المنطقة، ولكن ليس بوسائل الامن والفرص العسكري كما تريد كل من اسرائيل والولايات المتحدة، وانما من خلال مدخل سياسي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية.

لقد مهد تبني منظمة التحرير لبرنامج وطني واقعي، بلورة موقف جماعي على الصعيد العربي الرسمي تمثل في تبني جميع الدول العربية لمبادرة السلام العربية مرتين الاولى في قمة بيروت عام 2002 والثانية في قمة الرياض عام 2007.

وعلى الرغم من أن "الاعتدال" الفلسطيني، كان نتيجة للاعتدال العربي الذي سبقه بسنوات طوال، لكن ما كان لمبادرة السلام العربية أن ترى النور، لولا التحول في الموقف الفلسطيني. وعلينا أن نلاحظ ايضاً أن اهمية مبادرة السلام العربية وبخلاف المشاريع السابقة مثل اوسلو وخريطة الطريق، انها اعتمدت مدخلاً سياسياً وليس امينياً للحل ، كما انها تحدثت عن الحل الشامل وليس عن الغرق مجدداً في الحلول الجزئية، ولهذا فان أي خطة اميركية او اسرائيلية لاستبدال الحل السياسي الشامل، الذي تسعى اليه هذه المبادرة، بمدخل التطبيع واقامة العلاقات مع اسرائيل، سيؤدي الى انهيارها وانضمامها الى سابقها من المشاريع الفاشلة.

لكن السؤال الهام : كيف تعاملت اسرائيل مع حالة الاعتدال الفلسطيني والعربي؟  
بداية نذكر أن الاجتياح العسكري لمناطق السلطة الوطنية جاء بعد يوم واحد من اعلان  
المبادرة العربية في قمة بيروت في نهاية آذار عام 2002.  
وبعد شهر تقريباً من الموافقة العربية والفلسطينية على خريطة الطريق ابتدأت اسرائيل في  
اقامة جدار الفصل العنصري داخل الضفة الغربية كما قامت "بتوسيع ما لا يقل عن 55 بؤرة  
استيطانية غير مرخصة على الرغم من الوعود الاسرائيلية المتكررة بتفكيك هذه البؤر". (31)  
"وفي النصف الأول من العام 2006 جرى العمل بنشاط لبناء 3461 وحدة استيطانية  
جديدة وهي زيادة بنسبة 41% مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية. (32) هذا اضافة الى شق  
الطرق الالتفافية وزيادة عدد الحواجز العسكرية وإجراءات تهويد القدس، وعلى الرغم من تعهدات  
يهود اولمرت المتكررة بدعم الرئيس ابو مازن.  
والآن بعد تبني القمة العربية في الرياض للمبادرة العربية مجدداً وتشكيل طاقم للاتصال مع  
اسرائيل، تزداد التهديدات والتلميحات الاسرائيلية باجتياح قطاع غزة. وتزداد ايضاً حمى النشاطات  
الاستيطانية، ولا سيما في مدينة القدس، ويجري الاعلان عن خطة استيطانية اخرى لتهويد المدينة،  
من خلال بناء 20 ألف وحدة استيطانية جديدة داخل القدس الشرقية، وبين المدينة والكتلتين  
الاستيطانيتين في غوش عصيون جنوباً، ومستوطنة بيت ايل شمالاً وبهدف فرض حصار خانق على  
المدينة. كما أعلنت اسرائيل رسمياً عن رفض جميع مبادرات التفاوض التي صدرت رسمياً عن سوريا.  
هذا هو الرد الاسرائيلي العملي على الاعتدال العربي، فلا شيء في السياسة الاسرائيلية  
الاحتلالية تغير على الاطلاق، وكل الخطوات تسير باتجاه فرض المزيد من الوقائع على الأرض. لكن  
السؤال ماذا سيترتب على هذا الرد؟ جاءت الاجابة في وثيقة داخلية لوزارة الخارجية الاسرائيلية،  
نقلتها اذاعة الجيش الاسرائيلي، وحذرت فيها من احتمال نشوب حرب مع سوريا، اذا لم توافق  
اسرائيل على فكرة الجلوس الى طاولة المفاوضات معها. وفي تحذير آخر صدر من الاردن جاء "اذا  
لم يحصل تقدم في مسار عملية السلام، فاننا نحذر من نشوب حرب في المنطقة". (33) اذن فإن  
الحديث عن تعزيز ابو مازن والمعتدلين العرب ليس سوى كلام في كلام! "إن المدقق في السلوك  
الاسرائيلي يلاحظ أن الحكومة الاسرائيلية تحاول أن تحرف ابو مازن والمعتدلين العرب باظهارهم  
حلفاء لها وهذا من شأنه اضعافهم بقوة والاساءة لهم امام شعبهم". (34)

وفي هذا السياق لم يكن من مستغرباً ابداً، أن يتزامن توقيت ابرز الاغتيالات التي نفذتها اسرائيل ضد قادة وكوادر فلسطينية مع مناسبات سياسية محددة او بهدف استدراج ردود فعل عنيفة للتشويش على تطورات سياسية هامة. " تريد اسرائيل جعل حياة المعتدلين العرب والفلسطينيين صعبة للغاية، تريد اخراجهم توطئة لاجراهم عن مسرح اللعبة السياسية، تريد منهم أن "يضضبوا" بضاعتهم وان يعودوا الى منازلهم، فهي تفضل الحوار بالرصاص وطائرات الاباشي ، وهي تفضل بقاء الحال الفلسطيني على ما هو عليه، فوضى وفتان، لا تريد تهدئة او هدوءاً، ولا تريد مفاوضات او شريكاً، فكل مفاوض او شريك مهما ارتقى على عتبات سلم الاعتدال والواقعية السياسية، له مطالب يصعب على قيادة تل ابيب الوفاء بها او الاستجابة لها ونظرية اللاشريك الفلسطيني او العربي هي طوق نجاة القيادة الاسرائيلية". (35)

من الطبيعي أن تسبب هذه السياسات والاجراءات الاسرائيلية مخاوف عميقة لدى كل من الاردن ومصر، فهاتان الدولتان تخشيان الآن جدياً على استقرارهما الداخلي، فاقامة جدار العزل العنصري وتوسيع الاستيطان تعتبرها الحكومة الاردنية تهديداً لأمنها القومي، وخاصة أن الجميع لا يزال يذكر تصريحات قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي الجنرال يئير نافيه حول مستقبل الاردن، والمواقف الاسرائيلية حول الوطن البديل. وبالمقابل فإن مصر ترى في هذه السياسات الاسرائيلية محفزاً لعدم الاستقرار في المنطقة كما انها تنتظر بخطورة بالغة لحالة الفتان في قطاع غزة وخاصة من حيث تأثيرها السلبي على الأوضاع الأمنية في مصر.

وفي نفس هذا السياق دعا عدد من المسؤولين العرب الى تحديد نقطة النهاية لعملية السلام وتعريف هدف هذه العملية بشكل محدد وواضح وقبل البدء بها. وتحدثوا عن ضرورة الربط بين قيامهم بدعم الرئيس بوش في العراق، مقابل قيام الادارة الأميركية بالتحرك الجاد لحل القضية الفلسطينية. وقد وصل الأمر بأحد الدبلوماسيين العرب أن يتحدث عن مبدأ "الأرض مقابل العراق" بدل مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن هذه الدعوات العربية، هي قوة دفع كبيرة لنزع فتيل التوتر. وفي هذا المجال قدم الفلسطينيون والعرب كل اسهام ممكن من اجل تفكيك عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. فعدلوا مواقفهم السياسية وبرامجهم التي انتقلت من لاءات قمة الخرطوم الثلاثة في العام 1967 الى المبادرة العربية للسلام الآن، ومن شعارات التحرير الشامل والقضاء على دولة اسرائيل الى اقامة دولة

فلسطينية في حدود العام 1967. كما دخل الفلسطينيون في مفاوضات مطولة مع الاسرائيليين ، اسفرت عن نتائج متواضعة جداً كما وافقوا فيما بعد على التهدئة من جانب واحد، وخاضوا غمار الانتخابات التشريعية ودفعوا ثمنها حصاراً وافقاراً وعزلة، ووقعوا اتفاق مكة وشكلوا حكومة الوحدة الوطنية، دون أن يدفع ذلك بالحكومة الاسرائيلية لتعديل أي من مواقفها او التوقف عن أي من اجراءاتها على الارض وما تشكله من تهديد للاستقرار في المنطقة ، وبالتحديد فرض الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني، والذي يهدد بامكانية تفكك السلطة ، وما ينطوي عليه ذلك من نتائج سيكون لها تأثير كبير على مجمل الأوضاع في المنطقة.

طبعاً هناك من يحاول أن يشكك بجدوى الموقف السياسي الفلسطيني الذي تتبناه منظمة التحرير. كما أن هناك من يتساءل الآن: هل حققت المفاوضات أي شيء للشعب الفلسطيني او للقضية الفلسطينية؟ أن طرح هذا السؤال بالشكل المذكور هو طرح غير موضوعي .. فالمفاوضات ليست هدفاً بحد ذاتها، وانما هي وسيلة لتحقيق هدف التحرر والاستقلال الوطني. وبالتالي فهي ليست مجرد موقف إداري بيروقراطي او سفسطة كلامية، وانما هي احد ادوات ممارسة الصراع ومن اهم الادوات في العصر الراهن. لهذا فان الأصح هو طرح السؤال بالشكل التالي: من هو الخاسر ومن هو المستفيد من تعطيل العملية السياسية؟ ومن هو الخاسر ومن هو المستفيد من تعطيل المفاوضات؟ لا شك أن اسرائيل هي المستفيد الأول!

هذه الاستنتاجات تعيدنا الى الاسس التي انطلقنا منها وهي انه لا يمكن ضبط الأمن بدون حلول سياسية، وان حل الصراع في الشرق الأوسط بالوسائل السياسية وعن طريق التفاوض هو مصلحة فلسطينية وعربية بالدرجة الاولى ، وهو مفتاح حل الأزمات والاستقرار في المنطقة.

## خطر الدولة ذات الحدود المؤقتة

### (الحل المرحلي الدائم)

يدور الحديث الآن عن طريقين لحل القضية الفلسطينية، الأول ويتمحور حول فرض إسرائيل لسياستها أحادية الجانب، والثاني ويتمحور حول تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية. إما إبقاء الوضع الراهن على حاله، فهذا امر ينطوي على مخاطر جمة، تؤثر سلباً على مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما فيها احتمال تفكك السلطة الفلسطينية، وهي توقعات باتت تتردد الآن أكثر من أي وقت مضى، حتى على لسان وزراء ومسؤولين فلسطينيين كبار، وذلك بسبب الحصار الظالم المفروض على هذه السلطة، منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع العام الماضي. وعلى أية حال فإن إبقاء الوضع الراهن على حاله لا يشكل خياراً ثالثاً وإنما يدخل في خانة الخيار الأول أي الحل الأحادي الجانب، لأن إسرائيل هي المسؤولة عن عدم التوصل إلى حل تفاوضي عادل ومنصف ودائم حتى الآن.

إن الحل الإسرائيلي أحادي الجانب، يعني إملاء إسرائيل للحل الذي تريد على الطرف الآخر دون التفاوض معه او اخذ موافقته او حتى التنسيق معه، وقد ابتداء تنفيذ هذا الحل بخطة فك الارتباط في غزة ومناطق معزولة في شمال الضفة، وبعد ذلك بالإعلان عما يسمى "بخطة الانطواء" في الضفة التي سرعان ما جمدها ايهود اولمرت بقوله "لقد غيرت رأبي بشأن الانسحابات الاحادية الجانب الاضافية بسبب غزة ولبنان". (36) وبعد ذلك تجدد الحديث عن "الدولة ذات الحدود المؤقتة"، كهدف بعيد سيجري تنفيذه بعد نجاح الجانب الفلسطيني في اختبارات الأمن الاسرائيلية بدرجة ممتاز!

لم يتنخل اولمرت عن الحل احادي الجانب، او عن الحل المرحلي الدائم، وانما تخلى فقط عن الانسحابات احادية الجانب التي جمدها مؤقتاً بسبب فشله الذريع في لبنان. فالحل الاحادي يتعدى الانسحابات الى سلسلة كبيرة من الاجراءات والوقائع الاحتلالية التي يواصل فرضها من جانب واحد على الأرض.

لقد حدد دوف فايسغلاس ، مدير مكتب شارون وصديقه الحميم معالم السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والهدف من وراء "فك الارتباط" والحل الاحادي في النقاط التالية:

"لم يعتقد شارون بضرورة التوجه الى التسوية الدائمة. واعتقد أن بالامكان التوصل الى تسوية انتقالية ذات مدى بعيد جداً 20-50 سنة. وأدرك أن الارهاب الفلسطيني هو ديني وليس وطنياً ولذلك فقد طالب بتصفيته. وكان يفضل أن تمتد مراحل تطبيق خريطة الطريق حتى 14 عاما (بدل سنتين ونصف). وفكر أن فك الارتباط يوفر الضمانة حتى لا تحدث عملية سياسية سريعة مع الفلسطينيين. وأنه يضع اسرائيل في وضع انتقالي مريح ويعطي الشرعية لادعائنا بعدم التفاوض معهم. لقد تمكنا من خلال فك الارتباط من الحصول على اعتراف اميركي بالتجمعات الاستيطانية. وبالفعل ادى فك الارتباط الى تجميد العملية السياسية بصورة فعلية. وبالتالي وطالما لا يوجد من نتفاوض معه سيبقى الوضع القائم سارياً. (37)

وباختصار شديد فإن هذه النقاط يمكن تلخيصها في 3 امور اساسية: تجميد العملية السياسية، عدم التفاوض، حل مرحلي لفترة تتراوح ما بين 20-50 سنة. لقد اعتقد شارون ومن بعده اولمرت أن فك الارتباط سيوفر لاسرائيل فترة راحة لفترة طويلة من الزمن، وهو نفس الاعتقاد الخاطئ الذي وقع فيه مناحم بيغن بعد الحرب ضد منظمة التحرير في لبنان في العام 1982، عندما تحدث عن فترة هدوء لفترة 40 سنة قادمة، لكن شيئاً من هذا لم يحدث فلا قوة الآلة العسكرية حققت ذلك، ولا اتخاذ خطوات احادية بالاستناد الى هذه الآلة العسكرية سيحقق ذلك الآن، ما دامت هذه الخطوات تتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحاول القفز عنها. وقد تحدث رئيس اركان الجيش الاسرائيلي السابق الجنرال بوغي يعلون عن فشل هذه السياسة بشكل تهكمي عندما قال "بعد تنفيذ خطة الانفصال عن غزة اعتقدوا انهم ماضون الى نصر عظيم". (38)

إن اسرائيل تصر الآن على عدم التفاوض مع الحكومة الفلسطينية، الا بعد اعترافها بشروط اللجنة الرباعية، وعلى استبعاد اية مفاوضات سياسية بشكل عام مع الاكتفاء بالحديث في قضايا امنية وانسانية واقتصادية، وبالتالي فهي ستتمكن من الحصول على المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ اهدافها ضمن خطة من التسوية، تقسم المقسم وتجزئ المجزأ، وتعطي بعض التسهيلات التي يمكن التراجع عنها والتفاوض بشأنها مجدداً كلما جرى الغاؤها "لأسباب امنية" او غيرها. وفي التعامل مع المبادرة العربية "ستحاول اسرائيل جاهدة، وبدعم اميركي، أن لا يكون حل الصراع مع الشعب الفلسطيني شرطاً للتطبيع مع الأنظمة العربية، بل للشروع بمثل هذا التطبيع بموازاة العملية التفاوضية مع الفلسطينيين، وبكلمات اخرى ووفقاً للتصور الاسرائيلي - الأميركي، التطبيع يجب أن

يكون الآن لأنه يساهم في دعم السلام، وليس من الضروري أن يأتي التطبيع بعد حل الصراع -  
الاسرائيلي - الفلسطيني". (39)

وفي موازاة ذلك ستواصل اسرائيل اقامة بنية تحتية كاملة للحل النهائي الذي تريده، ورسم  
معامله كاملة على الأرض قبل أن يحين موعد التفاوض بشأنه.

فقد ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت في شهر نيسان من العام الماضي نقلاً عن مصادر  
علمية في ديوان رئيس الوزراء الاسرائيلي، بأنه لن يوجد في الجانب الفلسطيني شريك للتسوية، وان  
الرئيس محمود عباس، لن يصمد على المدى البعيد، ولن يتمكن من الالتزام بالتعهدات السياسية  
الواردة في خريطة الطريق، وبالتالي فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلجأ وهذه الحالة لإتخاذ قرار  
عنوانه "حسم وطني يستهدف ترسيم الحدود الدائمة لاسرائيل".

ويقابل مخطط ترسيم الحدود الموسعة لاسرائيل، ترسيم الحدود المقلصة لما يسمى بالدولة  
الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، وكل ذلك في اطار الحل الاحادي ، والانقلاب على الحل  
التفاوضي، مهما تعددت اللقاءات والاتصالات الفلسطينية - الاسرائيلية في كل اسبوع او اسبوعين .  
فمجرد عقد الاجتماعات ليس هدفاً بحد ذاته، وانما الشيء الأهم هو ما يدور في داخلها. ولعل  
اللقاءات والاتصالات الأخيرة، تشكل برهاناً على سياسة المماطلة والتسويق الاسرائيلية، وتكراراً  
مأساوياً لنهج مارسته حكومات اسرائيل المتتالية منذ التوقيع على اتفاق اوسلو، فخلال تلك السنوات  
تعاقبت 11 حكومة فلسطينية، وتعاقب 6 رؤساء وزراء اسرائيليين حتى الآن، ولا تزال المرحلة  
الانتقالية على حالها، وخريطة الطريق مجمدة، ولا تزال المفاوضات حولها تراوح بين الجمود  
والمماطلة والتأجيل.

ومهما يكن من أمر، فإن الحل الأحادي الجانب ليس خطة حديثة الولادة. فهذه الخطة هي  
وليدة لاستراتيجية مزدوجة في التعامل مع الشعب الفلسطيني اتبعتها اسرائيل منذ بدء الاحتلال قبل  
40 عاماً. فمن ناحية استهدفت هذه الاستراتيجية فرض امر واقع جديد على الأرض بالقوة عبر  
المصادر واللاستيطان وجدار العزل والحواجز والطرق الالتفافية وعزل المدن والقرى العربية، وعزل  
مدينة القدس عن محيطها. واستهدفت من الناحية الثانية ايجاد قيادة فلسطينية تقبل بالأمر الواقع  
المفروض على الشعب والارض الفلسطينية، او بكلمات أخرى تقبل بالحل الاسرائيلي للقضية  
الفلسطينية.

وإذا ما تتبعنا سياسات الاحتلال منذ عام 1967 وحتى الآن، فإننا نجد انها تخدم نفس المضمون، وحتى في فترة المفاوضات وقيام السلطة الوطنية، وما نتج عنها من اعتراف متبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير، فقد واصلت الحكومات الاسرائيلية اتباع نفس السياسات التوسعية، وحاولت ولا تزال تحاول اجبار القيادة الفلسطينية على التنازل عن اجزاء هامة وحيوية من المناطق المحتلة، وعلى التخلي عن مدينة القدس وعن حق اللاجئين بالعودة.. وكذلك تواصلت هذه السياسات الاسرائيلية في مرحلة ما بعد المفاوضات واستخدمت ما تعتبره بالخطر الأمني، لبناء جدار العزل، والذي هو في جوهره جدار سياسي وليس امينياً، ويستهدف فرض حدود الحل المرحلي - الدائم، أي حدود الدولة ذات الحدود المؤقتة - الدائمة. وعن هذا الموضوع بالتحديد تحدثت بصراحة مؤخراً وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني فألمحت الى امكانية القفز عن المرحلة الاولى من خريطة الطريق التي تتحدث عن التزامات امنية على الفلسطينيين وعن التزامات بوقف الاستيطان على الاسرائيليين، وقالت "أن جدار الفصل هو خط التقسيم والحدود المؤقتة للدولة الفلسطينية". (40)

وبالنتيجة فقد سجلت اسرائيل نجاحاً ملحوظاً، في فرض الوقائع الكولونيالية على الأرض، لكنها فشلت في دفع القيادة الفلسطينية للاعتراف بهذه الوقائع! كما فشل رهانها حتى الآن على اثاره حرب داخلية فلسطينية، ينتج عنها قيادة ضعيفة واقل قدرة على مواجهة الضغوط، ولهذا فقد عبر شارون في حينه عن خيبة امله من التوصل الى اتفاق القاهرة، كما عبر ايهود اولمرت بعده، عن خيبة امله ايضاً إزاء التوقيع على اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، كما أن الحكومة الاسرائيلية لا تزال ترفض بشدة التوصل الى اتفاق متبادل للهدنة يشمل القطاع والضفة، وتصر على شروط اللجنة الرباعية وعلى شروطها الأمنية بمقاومة الارهاب وتفكيك بنيته التحتية وبما يعني اثاره مواجهة طاحنة بين حركتي فتح وحماس.

ولا شك ان هذه الشروط تعني استبعاد أية مفاوضات سياسية جديدة، وهي ذات ارتباط وثيق بمخطط الدولة ذات الحدود المؤقتة، او الحل المرحلي - الدائم للقضية الفلسطينية الذي ينتج بدوره عوامل جديدة تهدد الاستقرار في المنطقة. فلن تكون هذه الدولة الاسمية والمقلصة والمحاصرة قادرة على حل القضايا المصيرية والحيوية للشعب الفلسطيني مثل قضايا القدس، والسيادة واللاجئين والانسحاب الشامل والحدود، وهي القضايا التي تحولت بسبب عدم حلها حتى الآن، الى عوامل تفجير كامنة تهدد حالة الاستقرار في المنطقة. وبالإضافة الى ذلك فمن غير

المتوقع، وفي حالة التوصل الى حل لا يؤمن الحقوق الوطنية الفلسطينية ولا سيما قضية اللاجئين، أن ينتهي دور القوى والاحزاب السياسية في الخارج، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن تلك القوى والأحزاب في الخارج كانت الأساس الذي قامت عليه منظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك فإن الاحزاب والقوى المشاركة في السلطة، وفي حالة موافقتها، على حل لا يؤمن الحقوق الوطنية الفلسطينية، وخاصة في القضايا المؤجلة للتفاوض ستعرض لانقسامات وستفقد الكثير من مصداقيتها، وستنشأ نتيجة ذلك اصطفايات جديدة بين القوى الفلسطينية. وهذه التفاعلات والصراعات ستشكل بدورها مصدراً لعدم الاستقرار، وستعتبرها اسرائيل مصدراً يهدد أمنها، وستستخدمها كغطاء لرفع وتائر قمعها وعملياتها العسكرية، وللمزيد من التنكر للحقوق الفلسطينية.

لهذا فقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الدولة ذات الحدود المؤقتة، كما رفضت التوجه نحو اية حلول مرحلية جديدة، وطالبت بالانتقال فوراً للتفاوض حول قضايا الحل النهائي والتوصل الى تسوية عادلة ومتوازنة تنفذ قرارات الشرعية الدولية وتشرك جميع الدول التي ساهمت باتخاذ هذه القرارات في تنفيذها. وهذا الرفض ورد ايضاً في البند الثالث من برنامج حكومة الوحدة الوطنية" تلتزم الحكومة برفض ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة لانها فكرة تقوم على اساس الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني". (41) لكن الملفت للانتباه كان تعقيب النائب محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس، وتحفظه على هذا البند بدعوى ان حركة حماس لا تقبل الحدود الدائمة لانها اعتراف باسرائيل. ويذكرنا هذا الموقف بوثيقة سابقة صاغها احد المسؤولين في حركة حماس مع مبعوثين اوربيين وتحدثت في بندها الاول عن "انسحاب اسرائيلي في الضفة الغربية الى خط مؤقت متفق عليه". (42) وتدعو الوثيقة في بندها الثاني الى هدنة لمدة خمس سنوات .

ويعلق شلومو بن عامي وزير الخارجية الاسرائيلي الاسبق في مقال نشره على موقف حركة حماس من الدولة ذات الحدود المؤقتة بقوله "ان حماس مثل اسرائيل ليست ناضجة للمساومات التي تفترضها التسوية الدائمة، وبالتالي فإن تسوية انتقالية بعيدة المدى هي غير محتملة الا معها وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية". (43)

نأمل أن تكون استنتاجات بن عامي غير صحيحة. لكن مثل هذه الظواهر تتطلب التفكير باحتمالات متعددة قد تنشأ في المستقبل، حول الدولة ذات الحدود المؤقتة واحتمال طرح صيغ للحل قد تلقى في ظروف معينة القبول من أقصى طرفي المعادلة السياسية.

وبالمقابل هناك من ينفي بشكل كامل مثل هذا الاحتمال. ويقول المفكر اليميني المحافظ مارتن كريمر من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط " هناك احتمال أن يفقد مشروع الحل القائم على اقامة دولتين اهميته، لأن الفلسطينيين سيفشلون كافة ولن يكون لديهم الانسجام الواجب توافره من اجل ترجمة الهوية الفلسطينية الى دولة ". (44) وبناء على ذلك يستنتج "على اليهود أن يتوقعوا احوالاً وظروفاً دولية واقليمية، تجعل العواصف المقبلة اشد قوة واكثر تكراراً ". (45)

أن هذا الاستنتاج ينطوي على حكم مسبق على الشعب الفلسطيني بأنه لن يستطيع الانتقال الى مرحلة الدولة، وبالتالي فإن البديل هو استعداد اسرائيل لاستخدام المزيد من القوة في المستقبل! وهذا ايضاً هو موقف احزاب اليمين المتطرف في اسرائيل، والتي تبشر بمرحلة زمنية غير محدودة من الفوضى وعدم الاستقرار.

لا شك أن هذه النظرة الاستعمارية الضيقة سيطرت على العقلية الاسرائيلية باستمرار، وتكررت منذ البداية لمجرد وجود شعب فلسطيني، ثم ادعت فيما بعد انه ولو وجد مثل هذا الشعب، فانه لا يتعدى كونه مجموعة من البدائيين الذين لا تربطهم اية علاقة بالأرض، وانما انتماؤهم بالاساس هو الى العائلة والقبيلة. انها عقلية الاحتلال والاستيلاء بالقوة على الارض والعمل والحلول مكان شعب آخر واخذ مقدراته وطرده من أرضه.

انتجت هذه العقلية العنصرية التوسعية، عبر السنين الماضية المزيد من الفوضى والاضطراب وشكلت ولا تزال، عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار لدى الشعب الفلسطيني وفي المنطقة كلها. وهذه العقلية تنتج الآن نظرية اللاشريك الفلسطيني، والحل احادي الجانب بترجمته الجديدة: الدولة ذات "الحدود المؤقتة".

## استنتاجات

بعد هذا العرض فإن النتائج تتحدث عن نفسها. فعدم التوصل الى حل سياسي شامل وعادل للقضية الفلسطينية، يلي مصالح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار 194، كان سبباً رئيساً لحالة عدم الاستقرار في منطقتنا.

وقد اسهمت السياسة الاسرائيلية اسهاماً رئيساً في انتاج هذه الحالة بمختلف الطرق والوسائل التي في جعلتها، فاستخدمت القوة العسكرية من اجل احتلال الأرض ثم استخدمت مفاوضات المرحلة الانتقالية لفرض المزيد من الوقائع الاستيطانية والاحتلالية عليها. واستخدمت مفاوضات الحل النهائي من اجل فرض حل مجزوء ومنقوص يتعارض مع المصالح الفلسطينية، والآن فهي تستند الى شروطها الأمنية والى شروط اللجنة الرباعية من اجل استبعاد أية مفاوضات سياسية، وتستند الى اجراءاتها الأمنية والعسكرية والى الحصار الدولي من اجل ممارسة اقصى درجات الضغط وكسب المزيد من الوقت من اجل تمرير مخططاتها.

وأحد الاستنتاجات الهامة في هذا المجال هو أن اسرائيل لن توافق على اية مفاوضات للحل النهائي، تتمخض عن رسم وتحديد معالم هذا الحل، وانما ستحاول تحويل الوقائع التي تفرضها على الأرض الى حل نهائي.

انها استمرار لسياسة استخدام القوة والفرص والاكراه، التي اخفقت على مختلف المستويات وشكلت عاملاً رئيساً لعدم الاستقرار في منطقتنا.

لقد اخفقت هذه السياسة الاسرائيلية الرسمية في فرض استقرار القوة العسكرية واخفقت في تكريس بقاء الاحتلال، واخفقت في فرض ما تريد عن طريق الاتفاقيات المرحلية والمنقوصة، واخفقت في فرض حل استسلامي نهائي، واخفقت في العثور على قيادة فلسطينية تقبل بمخططاتها واخفقت في تجاوز ازماتها الداخلية، واخفقت في تحويل الواقع الاحتلالي الى واقع طبيعي مقبول

دولياً، واخفقت في لبنان، واخفق رهانها على نشوب حرب اهلية فلسطينية، كما اخفق رهانها ايضاً على الاحتلال الاميركي للعراق.

ومن هنا فإن هذه السياسة الاسرائيلية تدخل في تناقض مع نفسها فهي من جهة تحاول شق طريقاً التفافياً حول الفلسطينيين، يفتح مساراً تفاوضياً مع المعتدلين العرب، ومن جهة ثانية ترفض تناول مفاوضات الحل النهائي والتنازل عن احتلالها. وكل ما تريده اسرائيل من الدول العربية، ومن مبادرة السلام العربية هو التطبيع والعلاقات الدبلوماسية، وما يسمى بتحالف المعتدلين ضد المتطرفين في المنطقة، كما تريد توظيف ثقل هذا التحالف لفرض خياراتها واملاءاتها على الجانب الفلسطيني، ومن اجل مواجهة ما تصفه بالخطر الأساسي الذي يهدد الاستقرار في المنطقة الا وهو الخطر الايراني وخطر القاعدة والاسلام الاصولي ممثلاً في حزب الله وحركة حماس.

لهذا فإن اسرائيل تعتبر أن اخفقاتها المتتالية والمتراكمة، عبر السنوات الماضية هي اخفقات مؤقتة، وتصر على مواصلة اتباع نفس الوسائل من اجل فرض اهدافها المستحيلة. وهي تعتقد الآن أن شعارات الحرب ضد الارهاب، والخطر الايراني وتحالف المعتدلين ودعم الولايات المتحدة المطلق لها، ستمد هذه السياسة الفاشلة بإكسير الحياة، وستمنحها المزيد من الوقت والامكانيات لتحقيق اهدافها ولفرض حل جاهز ونهائي من جانب واحد ودون اية مفاوضات.

اذن ووفق المخطط الاسرائيلي فإن الفلسطينيين في مفاوضات الحل النهائي عندما يحين موعدها، بعد 20 او 30 عاماً، لن يجدوا ما يمكن التفاوض حوله! وانما سيجدوا حلاً جاهزاً مفروضاً على الأرض، عليهم التأقلم معه.

انها نفس السياسة الاسرائيلية التي تتراكم اخفقاتها مع مرور الوقت، وترتفع حدة عدوانيتها مع ازدياد ازمته، ما يهدد استقرار جميع دول المنطقة.

لكن فشل السياسة الرسمية الاسرائيلية في فرض ما تريد حتى الآن، وتهديدها المستمر للاستقرار الاقليمي، لا يعني بأي حال من الأحوال، انتصار الحل الفلسطيني.

فما يجري على الساحة الفلسطينية الآن، هو محصلة لعدم نجاح حركة التحرر الوطني الفلسطينية بمجمل تكويناتها في تحقيق اهدافها حتى الآن، حيث لم تحرز النجاح المناسب في مجمل الخيارات التي اتخذتها في التسوية والمفاوضات وفي المقاومة والانتفاضة، كما في مهمات البناء، وذلك بالرغم من كل المعاناة والتضحيات والبطولات التي بذلها الشعب الفلسطيني والتي فاقت تضحيات شعوب عديدة نالت استقلالها. ومع ذلك سجل نضال الشعب الفلسطيني نجاحات

لمموسة تمثلت في اعادة قيادته الى ارض الوطن وتثبيت اقدامه على ارضه، وفي احباط صيغ الحلول المجحفة والمنقوصة، وفي تثبيت التمسك بأهداف النضال الوطني، وفي اظهار مأزق الدور الأميركي المنحاز لاسرائيل، وتعزيز مقومات الوحدة الوطنية، وكشف عدم جدية اسرائيل في التوصل الى حل سياسي عادل يتجاوب مع قرارات الشرعية الدولية، وفي اثبات عدم امكانية فرض حل عليه بالقوة العسكرية.

وبالمقابل اخفق النضال الوطني الفلسطيني حتى اللحظة في الانتقال من حالة تثبيت الحقوق والمطالب الوطنية، الى حالة تحقيق الانجازات الملموسة، ومن حالة الدفاع السلبي الى حالة المبادرة الايجابية، ولم ينجح في اطلاق تحرك سياسي جدي ينهي الاحتلال، او في توظيف الضغوط الدولية المناسبة لصالح تقريب فرص الحل العادل، او في كسر الاحتكار الأميركي لعملية التسوية، او برفع الحصار المجحف والظالم المفروض عليه.

لم ينجح الشعب الفلسطيني في كل ذلك، ولا يزال نضاله يراوح مكانه منذ فترة غير قليلة من الوقت، وخاصة منذ بدء انتفاضه الثانية، ولدرجة انه يتعرض الآن للمزيد من الضغوط ولحالة غير مسبوقة من الحصار، ولتحديات هي الأكثر شراسة منذ العام 1967، والمتمثلة بجدار العزل العنصري وبالحل الاسرائيلي احادي الجانب بطبعته المخادعة الدولة ذات الحدود المؤقتة.

وحتى في ظروف دولية مناسبة أكثر تجسدت بوجود الاتحاد السوفيتي، اخفقت نظرية الرهان على احداث حالة من عدم الاستقرار على صعيد المنطقة تهدد المصالح الأميركية وتدفع واشنطن للضغط على اسرائيل لانهاء احتلالها. لقد واكبت هذه النظرية الكفاح المسلح الفلسطيني منذ بداياته وأدرك القائمون عليه مبكراً محدوديته وعدم قدرته لوحده ، على تعديل ميزان القوى المختل لصالح الطرف الآخر.\*

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي انتهت هذه النظرية تماماً، وباتت مقولة تهديد استقرار المصالح الأميركية من أي قوة او دولة مهما كانت ، تستدرج رداً وتدخللاً عسكرياً أميركياً مباشراً، والأمثلة كثيرة ومتعددة وليس آخرها احتلال العراق، وهذا ما تفعله اسرائيل ايضاً في الاراضي الفلسطينية تحت شعار "محرابة الارهاب"!

---

• تحدث الصحفي المصري الكبير محمد حسنين هيكل في اكثر من مناسبة عن خمسة عوامل على الأقل، تحد من تأثير المقاومة المسلحة وتحول دون نجاحها في فلسطين، وهي على الشكل التالي:  
1- صغر المساحة الجغرافية للمناطق الفلسطينية المحتلة. 2- طوبوغرافية الأرض وتضاريسها هي بسيطة جداً ولا يوجد فيها مناطق لا يمكن تمسيطها خلال فترة زمنية بسيطة. 3- عدم وجود كثافة سكانية يمكن الاختفاء فيها. 4- عدم وجود امتداد استراتيجي وطرق امداد مفتوحة، حيث ان الحدود محاصرة. 5- تجاور اسرائيل مع الاراضي الفلسطينية وانتشارها العسكري والاستيطاني فيها وكأنهما كيان واحد.

وقياساً على ذلك تعتبر كل من واشنطن وتل ابيب الآن، أن الخطر الايراني وخطر منظمة حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، هي العوامل التي تهدد الاستقرار في المنطقة، وبالأساس استقرار الأنظمة العربية المعتدلة، وهما تحاولان الآن التبشير بحلف جديد من المعتدلين ضد المتطرفين بمعزل تام عن حل القضية الفلسطينية، وبالمقابل تطالب الدول العربية بأن يكون المدخل لأي تحرك دبلوماسي هو حل القضية الفلسطينية، وهذا ما تؤكدُه المبادرة العربية.

وفي الاجابة على السؤال: هل يمكن للأخطار التي تخشاها واشنطن، أن تدفعها للقيام بتحرك سياسي جاد ينهي الاحتلال ويؤمن الحقوق الفلسطينية؟ نقول أن بالإمكان القيام بتحرك اميركي معين، ولكنه لن يؤتي أية نتائج على المدى القريب، كما انه لن يتجاوز سقف الدولة ذات الحدود المؤقتة، لأن هذا هو الحد الأعلى الذي يمكن أن توافق عليه اسرائيل. ومثل هذا الحل قد يستمر الى حين، ولكنه سيحمل معه بذور انهياره ، وبذور مرحلة جديدة من عدم الاستقرار ما دامت قضية الشعب الفلسطيني قائمة بدون حل، وهذا ما أكدته تجربة السنوات الستين السابقة.

## توصيات

أكدت هذه الدراسة الفرضية الأساسية التي انطلقت منها، الا وهي أن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً وفق قرارات الشرعية الدولية هو شرط اساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

كما اكدت ايضاً أن اهم عوامل تعزيز هذا الاستقرار تمثلت في تطور الموقف الفلسطيني وتبنيه لنهج الواقعية السياسية ولقرارات الشرعية الدولية. وتكتسب اهمية كبيرة في هذا المجال ادوات ووسائل تحقيق هذا الاستقرار وايصال الشعب الفلسطيني الى سفينة الامان بانجاز حقوقه المشروعة.

وفيما يلي بعض التوصيات المستقاة من حيثيات هذه الدراسة:

1- اجراء مراجعة شاملة ومعمقة للنهج التفاوضي الفلسطيني وللخطط التفاوضية السابقة وما أسفرت عنه من نتائج حيث انه لم يتم اجراء مثل هذه المراجعة حتى الآن ولم تستلخص العبر والاستنتاجات اللازمة منها، وهذا امر مستغرب ويستدعي طرح تساؤلات كثيرة.

2- ما دام السقف الممكن للحل الأميركي - الاسرائيلي هو الدولة ذات الحدود المؤقتة، او الحل المرحلي ، وفي ظل احتمال حصول مثل هذا الحل على تأييد ضمني دولي وعربي، بكل ما يحمله ذلك من ضغوط، فإنه يترتب على قيادة الشعب الفلسطيني الاستعداد لحالة قد تضطر فيها للتعامل مع هذا الحل ، ولكن ليس بنفس الطريقة التي جرى فيها التعامل مع خطة فك الارتباط، وهذا يتطلب طرح مشروع بديل واتخاذ خطوات ملموسة على الصعيدين العربي والدولي. وعلى سبيل المثال لا يمكن القبول بأي حل لا يتضمن الجمع بين الولاية الجغرافية والسيادة ولا يمكن القبول بأي حل لا

يتضمن عناصر سيادية تتعلق بالأرض والمعابر الخارجية والتواصل بين الضفة والقطاع بالإضافة الى معالجة موضوع القدس. لكن مثل هذا الاستعداد يجب الا يحول الآن دون الاستمرار في رفض هذا المشروع واتخاذ خطوات محلية واقليمية ودولية من اجل تعطيله.

3- وبناء على ذلك يتوجب عدم الدخول في أية مفاوضات، تقدم لاسرائيل الغطاء والوقت لمواصلة فرض وقائع جديدة على الارض، واختصار مساحة الاراضي الفلسطينية القابلة للتفاوض. وهذا يتطلب التوقف عن خطة التراكم التدريجي في المفاوضات ، مثل التفاوض حول القضايا الثانوية في مرحلة اولى وتأجيل القضايا الاساسية لمرحلة ثانية وخاصة موضوع السيادة على الأرض. لقد حان الوقت لصياغة خطة تفاوضية فلسطينية تقوم على التزام والتداخل بين المراحل والقضايا وليس على الفصل بينها، كما كان الأمر عليه في المفاوضات السابقة خطة تضمن في المرحلة الاولى لأي اتفاق امتدادات ملموسة في قضايا مثل السيادة ووقف الاستيطان بضممان دولي، وازالة البؤر الاستيطانية ، ووقف البناء في جدار العزل العنصري، ووقف اجراءات تهويد القدس، وذلك قبل الحديث عن اعادة الانتشار خارج بعض المدن وازالة بعض الحواجز واطلاق سراح بعض المعتقلين ومعالجة موضوع المطاردين وغيرها مما يسمى بالقضايا الانسانية. فهذه الموضوعات على اهميتها ستكون محصلة حاصل في حال التوصل الى حل القضايا الأكثر اهمية والتي توقف سياسة فرض الأمر الواقع، وتلامس موضوعات الارض والسيادة والتي تجاهلتها الاتفاقات المعقودة.

4- وعلى نفس الصعيد وفي ظل توقف المفاوضات السياسية فانه من المفيد ايضاً، وفي اطار العمل لاحباط مخطط الدولة ذات الحدود المؤقتة الاسرائيلي المطالبة بتدخل دولي لبلورة قواعد سياسية محددة تنظم العلاقة بين اسرائيل والسلطة الوطنية وفق المعايير الدولية المتبعة. وكذلك من المفيد ايضاً القيام بحملة على الصعيد الدولي من اجل المطالبة بتجديد الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام 1967، ففي موضوع الحدود فإن احد الساحات الرئيسة للمواجهة هي الساحة الدولية.

5- يتوجب مواجهة بعض الشعارات غير الواقعية التي تدعو الى حل السلطة او الى الدولة ثنائية القومية. فليس من المعقول أن تتبنى حركة وطنية الدعوة الى عودة الاحتلال

كبديل للسلطة ,أو الى انتظار توسع الاستيطان والضم من اجل الحصول على المواطنة فالبديل عن السلطة سيكون حالة من عدم الاستقرار والفوضى والاضطراب الداخلي وحكم الميلشيات، وفصل غزة نهائياً عن الضفة، وتقسيم الضفة الى مجموعة من المعازل, ولن يتحمل الاحتلال أي أعباء مالية اضافية كما يتخيل البعض وسيحاول فرض ادارة جديدة بأدوات التحكم المالية والاقتصادية التي بحوزته ومن خلال المستحقات المالية التي يحتجزها، والتي هي العامل الرئيس في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. واما بالنسبة للدولة ثنائية القومية فهي محاولة للهروب الى الامام وشعار طوباوي لا يمكن تحقيقه. فنهاية الاحتلال لن تكون الدولة ثنائية القومية، وانما حصول الشعب الفلسطيني على حقه بالانفصال، وتقرير مصيره بنفسه واقامة دولته، وبعد ذلك فقط يمكن أن يقرر عما اذا كان يرغب في الاتحاد مع أي من دول المنطقة .

6- على الصعيد المباشر، تشير جميع الدلائل الى انه لا توجد حلول قريبة مع اسرائيل، فكل ما تريده حكومة اسرائيل الحالية هو المحافظة على نفسها وذلك بعد فشلها في لبنان والفشل الاميركي في العراق، وفشل فرض حل على الشعب الفلسطيني، لهذا فهي تريد أن تبيع عملية سلام، وان تخلق الأوهام حول وجود تحرك سياسي، ولكنها لا تريد لهذا الموضوع أن يصل الى أي مكان، قبل أن تنتهي من فرض مخططاتها على الارض. ومن هنا فلا يوجد بديل الآن سوى الالتفات الى الوضع الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والمحافظة على حكومة الوحدة وابداء اهتمام اكبر بقضايا المجتمع الفلسطيني ، وفي المقدمة تحقيق الاستقرار الداخلي بالعمل على انهاء الفلتان الأمني، وعلى الصعيد الخارجي مواصلة العمل من اجل فك الحصار والاعتراف بالحكومة والتمهيد لتحرك سياسي يركز الى جبهة داخلية فلسطينية صلبة.

7- من الضروري الاسراع في عملية تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الالتزام ببرامجها السياسي وقراراتها والتزاماتها المختلفة، ومواجهة اية محاولات لاشتراط "التطوير والتفعيل" بالتخلي عن هذا البرنامج او تجاوزه. فالاعتراف ببرنامج المنظمة كما اقترته الدورة ال 19 في العام 1988 وقراراتها والتزاماتها يأتي اولاً، لأنه بدون ذلك فان المنظمة ستعرض لحصار مماثل للحصار الذي تتعرض له السلطة. وستواجه حالة من الرفض العربي والدولي مما قد يؤدي الى غياب دورها نهائياً. أن اعادة

توحيد جميع الفصائل الفلسطينية في اطار منظمة التحرير يجب أن يقوم على اساس سياسي واضح وبالاتناد الى عملية ديمقراطية تقوم على انتخاب مجلس وطني جديد وفق القائمة النسبية الكاملة. وحتى يتسنى الاتفاق على ذلك فمن الضروري البدء فوراً بخطوات التطوير والتفعيل واعادة الاعتبار للمنظمة كمرجعية للسلطة وكمثل شرعي وحيد معترف به للشعب الفلسطيني في جميع اماكن تواجدده.

-8-

ليس امام الشعب الفلسطيني سوى العودة لتجديد وسائل النضال الشعبية واعادة الروح للانتفاضة، كشرط اساسي لانجاح اية عملية تفاوضية في المستقبل. أن برنامج حل الدولتين وحل قضية اللاجئين وفق القرار 194، يتطلب التوصل الى تسوية تفاوضية بمشاركة دولية فعالة. واما بالنسبة لوسائل النضال العسكرية فيتوجب اخضاعها لمتطلبات هذا البرنامج، وضمن حدوده الجغرافية، لأن حدود المقاومة يجب أن تكون ضمن نفس الحدود السياسية والجغرافية للبرنامج الوطني وداعمة له وليس للانقلاب عليه.

وبالنتيجة فقد أكدت تجربة السنوات السابقة بأن سياسة التوسع والاستيطان والحلول الجزئية والمنقوصة وبناء جدار العزل واستخدام القوة المفرطة والردع العسكري هي العناصر الاقل يقينا في المجال الأمني وفي تحقيق الاستقرار.

وأقصى ما حققته اسرائيل من وراء هذه السياسة، طيلة السنوات الماضية هي تمديد الفترات الزمنية بين حرب واخرى وبين مواجهة عسكرية واخرى، ولم تنجح في طمس او تجاوز القضية الأساس، الا وهي قضية الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في العيش بحرية وسلام. وبالتالي فقد كانت هذه السياسة ولا تزال هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة.

وبالتالي فإن الانتقال الى حالة من الاستقرار والسلام في هذه المنطقة، يتطلب ادخال تعديلات جذرية وجوهرية في السياسة الرسمية الاسرائيلية، وهذا امر لا يزال غير بادٍ في الافق المنظور.

- انتهى -

